

بيان ممثلة جمهورية البرتغال

لدى البرتغال شواغل عميقة إزاء تدهور الأمن الغذائي كنتيجة لعوامل محركة معروفة جيدا، لا سيما آثار جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والنزاعات، والتي تفاقمت بسبب الحرب في أوكرانيا.

وبصفتنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، بل وأيضا في التكتلات الأخرى التي تشارك فيها البرتغال، فإننا ندعم المبادرات والتدابير اللازمة من أجل العمل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما لصالح أشد السكان ضعفا وهشاشة الذين يعانون من التأثير القوي لانعدام الأمن الغذائي الآخذ في الازدياد.

وضمن هذا السياق، قدمنا مؤخرا مساهمة مالية للصندوق اعترافا منا بالدور الفريد الذي يمكن أن يضطلع به بالنسبة إلى أشد الفئات السكانية هشاشة.

ولكن يجب أن يسترشد العمل العالمي في مجال الأمن الغذائي برؤية لتحويل النظم الغذائية. وفي ظل الاعتراف بأنه في حال "لم يكن هناك حل واحد يناسب الجميع"، فإن هناك حاجة قصوى إلى حلول قادرة على ضمان الاستخدام المستدام للطبيعة ومواردها، ومستويات معيشة السكان، ولا سيما السكان الريفيين الأشد ضعفا، فضلا عن الإنصاف والتصدي لأوجه عدم المساواة، و«عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب» وأخذ الأجيال القادمة بعين الاعتبار. وفي هذا الصدد، نشارك مع زملائنا، في مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، في استراتيجية الأمن الغذائي والتغذية التي وُضعت في عام 2011.

وينبغي تسليط الضوء في هذا المجال أيضا على الدور الذي يمكن أن تضطلع به متابعة مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية الذي عقده الأمين العام للأمم المتحدة للإسهام في وضع إجراءات لمبادرات على مستوى متعدد الأطراف لتحويل النظم الغذائية عند الحاجة يمكن الاتفاق عليها وتنفيذها على مستوى متعدد الأطراف وفقا للسياسات والقدرات الوطنية. وأعيد القول بأن مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية تدعم "تحالفا لتعزيز الحوكمة الإقليمية للنظم الغذائية"، وتتمثل غايته الرئيسية في المساهمة في تمكين هيكلي حوكمة دولية متعددة المستويات من أجل تعزيز النظم الغذائية المستدامة.

ونحن على يقين من أن الصندوق سيضطلع بدوره فيما يخص التحديات المقبلة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنه من الضروري أن يتمكن الصندوق من الحفاظ على طابعه المتعدد الأطراف كعضو في منظومة الأمم المتحدة، حيث يمكن لجميع الأعضاء المشاركة في اتخاذ القرارات والإجراءات لإنجاز عمل المنظمة، دون استبعاد أحد، وضمان التمثيل والتنوع الإقليميين، والجمع بين الجهات المانحة والجهات المتلقية. ويُعدّ تعزيز تعددية الأطراف جزءا من الحل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، والذي ينطبق أيضا على المؤسسات المالية وعلى الصندوق بالطبع، ونحن على يقين من أن جميع الأعضاء سيضطلعون بدورهم من أجل تحقيق هذه الغاية.